(٤٦) من تراث الكوثرى

قانون التأويل

تأليف

العلامة الإمام الكامل حجة الإسلام

أبى حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى

قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك-خلف الجامع الأزهر الشريف

ت:٥١٢٠٨٤٧

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الغزالـــي ، محمـد بـن محمـد بـن محمـد الغزالـي الطوسي ، أبو حامد 1058 - 1111
قـانون التأويـل / تـأليف أبـي حامـد محمـد بـن محمـد الغزالي الطوسي ؛ عرف الكتـاب وحققـه محمـد زاهـد بن الحسن الكوثرى . ـ ط 01 ـ . القاهرة : المكتبـة الأزهرية للتراث ، 2006 .
16 ص ؛ 17 * 24 سـم . ـ (من تـراث الكـوثرى ؛ 46)
تدمـك : 8 - 115 - 315 - 977
1- العقائد الإسلامية : علـم الكلام
2- علـم الكلام
أ- العنـــوان

رقم الإيداع : 9561 / 2006 م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن قانون التأويل:

القرآن الكريم والسنة النبوية ينحوان مناحى كلام العرب فى وجوه البيان، وفى كلام العرب ما يفهم المراد منه بمجرد سماعه. ومنه ما يدع السامع فى حاجة إلى التدبر وإعمال الروية فى تفهم مآله. وكذلك الكتاب والسنة، فمن أبى التأويل فيهما مطلقا فهو متحجر الدماغ جامد خامد، ومن توخى التأويل فى الجميع فهو قرمطى هالك، وأهل الحق يرون الأخذ بالظاهر فى محله، والتعويل على التأويل فى موضعه، والتأويل هو بيان مآل ما يحتاج إلى التدبر من القول، وتبين ما يؤول إليه الكلام، وهذا معنى التأويل فى أصل اللغة، وأما استعماله بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر فاصطلاح محدث. والخائضون فى بحث التأويل طوائف على أنحاء شتى من تفريط أو إفراط أو توسط. وقد شرح الإمام حجة الإسلام الغزالى أحوال هؤلاء الطوائف فى كتابه «**القانون الكلى فى التأويل**» أجلى شرح حيث تناول التأويل ببحث لسؤال وجه إليه، وقام فيه بوصايا لمن يعانى هذا الموضوع قيام خبير بما هنالك، وألم إلماماً بمسالكهم، وعين ما هو الصواب منها، وحقق بحث التأويل الذى شغل أمر تحقيقه الطوائف حتى شفى غلة الباحث بما حواه من فوائد ثمينة، وهو على صغر حجمه خير دليل لمن يريد سلوك تلك المضايق، يدله على المنهج الأسلم، وخير حرز يحرسه من الوقوع فى المهالك إذا أخذ بوصاياه، كيف وقد قل نظير مؤلفه بين علماء الإسلام فى معاناة المطالب العالية من علم أصول الدين، والتصوف، والفلسفة، فبيان مثله

يكون أوقع فى النفوس وأرضى فى القلوب. ولا سيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلفاته، وقد أحسن صنعا الأستاذ الأديب السيد عزت العطار الحسينى حيـــث قام بطبع هذا الكتاب العزيز النادر وإذاعته بين أهل العلم، فجزاه الله عن العلم خيراً.

محمد زاهد الكوثرى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين. وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقل سئل الإمام الزاهد أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطوسى – رحمه الله – بيان معنى قول رسول الله ﷺ: «**إن الشيطان يجرى من أحدكم مجرى الدم**» هل هو ممازجة كالماء بالماء، أم هو مثل الإحاطة بالعود؟ وهل هو مباشرته للقلوب بتخايل من خارج تنقلها القلوب إلى الحواس فتثبت فيها فيكون منها الوسواس، أم يباشر جوهره جوهر القلوب؟ وهل يمكن جمع بين ما رسمته النبوة من هذا الوصف، ومثله فى ترائى الجن لبنى آدم فى صور الحيوانات، وفى أشكال سواها مختلفة. كترائى الملائكة عليهم الصلاة والسلام للأنبياء فى صور بنى آدم؟ أم صورتهم على تلك الأمثلة فينكشف الغطاء عنهم لمن قدر له رؤيتها، ثم يحدث فيها كثافة جسمانية كما أحدث فى الملائكة؟.

وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع فى الجن والشياطين، وبين قول الفلاسفة: إنها أمثلة وعبارة عن الأخلاط الأربعة التى فى داخل الأجسام لتدبيرها. أم لا؟

وما يظهر من المصروعين هل هو كلام الجنى الذى يصرعه أم هو لسان المصروع ببرسام يعتريه من شدة ما يناله منه؟.

وكيف إخبارهم بالغوائب التى فى القوى ولم تخرج بعد إلى الفعل؟ والطبيعيون يقولون فى ذلك ما تعلمه من ثوران خلط السوداء وغلبته، فيكون منه ذلك، ويسمونه بخلط الريح، وهل بينهما علة جامعة أم لا؟

وكيف المثل الذى أخبر به النبى ﷺ فى إدبار الشيطان عند الأذان وله حصاص. هل أريد بذلك المثل كما تقول العرب: مضرط الحجارة، وفلان يحدث من الشدة، أم يتصور فى ذلك الوقت جسم يكون عنه الحصاص، فإن الشيطان بسيط على علمه لا يتغذى، فكيف يكون منه ما يكون من التغذى، وكيف يكون أيضاً الروث والعظم لهم غذاء وقد يكون بالشم، والبسيط لا تصح فيه الحواس المركبة؟.

وكيف الحقيقة فى البرزخ؟ وهل أهله من قبيل أهل الجنة، أم من قبيل أهل النار؟ فليس هناك منزلة تتصور إلا فى الجنة والنار.

وإن قيل إنه الفصل المشترك المعبر عنه بالسور الذى له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب. هل هو صحيح، أم هو غيره؟

ومن المستوجب للبرزخ؟ فإن من رجح ميزانه صار إلى الجنة، ومن خف ميزانه صار إلى النار، ومن استوى ميزانه كان فى المشيئة. فهل هو عبارة عن التوقيف إلى أن تنفذ له الكرامة، أو غلبته الشقاوة؟ والملائكة هل هم من المنعمين مع بنى آدم فى الجنة أم فى غيرها؟ وهل هم المعبر عنهم بالولدان أم الولدان صنف رابع غير الملائكة، وبنو آدم، والجن، والحور العين نوع خامس أم كيف هم؟ وما صفتهم؟

وقد أفصح الكتاب أن عرض الجنة كعرض السماء والأرض، وفى هذا أيضا ما يحتاج إلى النظر أن يكون السماء لها وعاء وظرف، ويزيد عرضها على عرضها.

وحوض رسول الله ﷺ هل هو فى أرض الموقف أم هو فى الجنة؟ والذى يظهر من الحديث أن من سبق له الفوز من النار شرب منه فى شدائد الموقف قبل الفصل، وقبل الشفاعة. وهل ماؤه من الجنة أم غيرها؟ ولا يصح

أن يكون من غيرها لقوله ﷺ: «**من شرب منه لم يظمأ أبدا**» وهل يكون شيء من الجنة فى الأرض؟ وهل لجميع الأنبياء عليهم السلام حياض، أم هو من خصائص نبينا عليه السلام مع الشفاعة؟.

فلينعم بالجواب المشروح عن هذه الأسئلة بطريق الاستيفاء مثابا متطولا- إن شاء الله تعالى- فقال مجيبا عنها:

أسئلة أكره الخوض فيها والجواب، لأسباب عدة، لكن إذا تكررت المراجعة أذكر قانوناً كلياً ينتفع به فى هذا النمط، وأقول:

بين المعقول والمنقول تصادم فى أول النظر وظاهر الفكر، والخائضون فيه تحزبوا إلى مفرط بتجريد النظر إلى المنقول، وإلى مفرط بتجريد النظر إلى المعقول، وإلى متوسط طمع فى الجمع والتلفيق.

والمتوسطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلا، والمنقول تابعاً، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلا، والمعقول تابعا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل كل واحد أصلا ويسعى فى التأليف والتوفيق بينهما. فهم إذن خمس فرق.

الفرقة الأولى: هم الذين جردوا النظر إلى المنقول، وهم الواقفون على المنزل الأول من منازل الطريق القانعون بما سبق إلى أفهامهم من ظاهر المسموع، فهؤلاء صدقوا بما جاء به النقل تفصيلا وتأصيلا، وإذا شوفهوا بإظهار تناقض فى ظاهر المنقول وكلفوا تأويلا امتنعوا وقالوا: إن الله قادر على كل شيء. فإذا قيل لهم مثلا: كيف يرى شخص الشيطان فى حالة واحدة فى مكانين، وعلى صورتين مختلفتين؟ قالوا: إن ذلك ليس عجبا فى قدرة الله، فإن الله قادر على كل شيء، وربما لم يتحاشوا أن يقولوا: إن كون الشخص الواحد فى مكانين فى حالة واحدة مقدور لله تعالى.

والفرقة الثانية: تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم، وجردوا النظر إلى المعقول، ولم يكترثوا بالنقل، فإن سمعوا فى الشرع ما يوافقهم قبلوه، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوره الأنبياء، وأنه يجب عليهم النزول إلى حد العوام، وربما يحتاج أن يذكر الشىء على خلاف ما هو عليه، فكل مالم يوافق عقولهم حملوه على هذا المحمل، فهؤلاء غلوا فى المعقول حتى كفروا إذ نسبوا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلى الكذب لأجل المصلحة.

ولا خلاف بين الأمة أن من جوز ذلك على الأنبياء صلوات الله عليهم يجب حز رقبته، وأما الأولون فإنهم قصروا طلبا للسلامة من خطر التأويل والبحث، فنزلوا بساحة الجهل، واطمأنوا بها، إلا أن حال هؤلاء أقرب من حال أولئك، فإن تخلص هؤلاء عن المضايق بقولهم: إن الله على كل شىء قدير، ونحن لا نقف على كنه عجائب أمر الله، ومخلص أولئك بأن قالوا: إن النبى إنما ذكر ما ذكره على خلاف ما علمه للمصلحة، ولا يخفى ما بين المخلصين من الفرق فى الخطر والسلامة.

والفرقة الثالثة: جعلوا المعقول أصلا فطال بحثهم عنه، وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة فى بادئ الرأى، وأول الفكر المخالفة للمعقول، فلم يقعوا فى غمرة الإشكال، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه، وأنكروه، وكذبوا راويه، إلا ما يتواتر عندهم كالقرآن، أو ما قرب تأويله من ألفاظ الحديث، وما شق عليهم تأويله جحدوه حذرا من الإبعاد فى التأويل، فرأوا التوقف عن القبول أولى من الإبعاد فى التأويل، ولا يخفى ما فى هذا الرأى من الخطر فى رد الأحاديث الصحيحة المنقولة عن الثقات الذين بهم وصل الشرع إلينا.

والفرقة الرابعة: جعلوا المنقول أصلا وطالت ممارستهم له، فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة، وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر فى بعض أطراف المعقولات، ولكن لما لم يكثر خوضهم فى المعقول، ولم يغوصوا فيه، لم يتبين عندهم المحالات العقلية، لأن المحالات بعضها يدرك بدقيق النظر وطويله الذى ينبنى على مقدمات كثيرة متوالية ثم انصاف إليه أمر آخر. وهو: أن كل مالم يعلم استحالته حكموا بإمكانه.

ولم يعلموا أن الأقسام ثلاثة:

قسم علم استحالته بالدليل، وقسم علم إمكانه بالدليل، وقسم لم يعلم استحالته ولا إمكانه، وهذا القسم الثالث جرت عادتهم بالحكم بإمكانه إذ لم يظهر لهم استحالته، وهذا خطأ كمن يحكم باستحالته إذا لم يظهر إمكانه، بل من الأقسام ما لم يعلم إمكانه ولا استحالته. إما لأنه موقف العقل وليس فى القوة البشرية الإحاطة به، وإما لقصور هذا الناظر خاصة وعدم عثوره على دليله بنفسه وفقده لمن ينبهه عليه.

ومثال الأول: من حس البصر قصور الحس البصرى عن أن يعرف عدد الكواكب أنه زوج أو فرد، وأن يدرك عظم الكواكب مع بعدها على ما هى عليه.

المثال الثانى: وهو القصور الخاص قصور حس بعض الناس عن أن يدرك منازل القمر، وظهور أربع عشرة منها فى كل حال، وخفاء أربع عشرة مقابل درج المنازل فى الغروب والشروق وغير ذلك مما ويقف عليه بعض الناس بحس البصر دون بعض، كذلك يتطرق إلى إدراك العقل مثل هذا النوع من التفاوت.

وهؤلاء لما قل خوضهم فى المعقولات لم يكثر عندهم المحالات، فكفوا مؤنة عظيمة فى أكثر التأويلات إذ لم ينتبهوا للحاجة إلى التأويل كالذى لم يظهر له أن كون الله جهة محال إذ استغنى عن تأويل الفوق والاستواء، وكل ما يشير إلى الجهة.

والفرقة الخامسة: هى الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول الجاعلة كل واحد منهما أصلا مهما، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقا،ومن كذب العقل فقد كذب الشرع،إذ بالعقل عرف صدق الشرع. ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبى والمتنبى، والصادق والكاذب. كيف يكذب العقل بالشرع، وما ثبت الشرع إلا بالعقل.

وهؤلاء هم الفرقة المحقة، وقد نهجوا منهجا قويما. إلا أنهم ارتقوا مرتقى صعبا، وطلبوا مطلباً عظيماً، وسلكوا سبيلا شاقاً، فلقد تشوقوا إلى مطمع ما أعصاه، وانتهجوا مسلكاً ما أوعره، ولعمرى أن ذلك سهل يسير فى بعض الأمور، ولكن شاق عسير فى الأكثر.

نعم. من طالت ممارسته للعلوم، وكثر خوضه فيها يقدر على التلفيق بين المعقول والمنقول فى الأكثر بتأويلات قريبة ويبقى لا محالة عليه موضعان: موضع يضطر فيه إلى تأويلات بعيدة تكاد تنبو الأفهام عنها، وموضع آخر لا يتبين له فيه وجه التأويل أصلا فيكون ذلك مشكلا عليه من جنس الحروف المذكورة فى أول السور إذ لم يصح فيها معنى بالنقل، ومن ظن أنه سلم عن هذين الأمرين فهو إما لقصوره فى المعقول وتباعده عن معرفة المحالات النظرية؛ فيرى ما لا يعرف استحالته ممكنا، وإما لقصوره عن مطالعة الأخبار ليجتمع له من مفرادتها ما يكثر مباينتها للمعقول، فالذى أوصيه به ثلاثة أمور.

أحدها: أن لا يطمع فى الاطلاع على جميع ذلك، وإلى هذا الغرض كنت أسوق الكلام، فإن ذلك فى غير مطمع وليتل قوله تعالى: **﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾** [الإسراء:٨٥].

ولا ينبغى أن يستبعد استتار بعض هذه الأمور على أكابر العلماء فضلاً عن المتوسطين، وليعلم أن العالم الذى يدعى الاطلاع على مراد النبى ﷺ فى جميع ذلك فدعواه لقصور عقله لا لوفوره.

والوصية الثانية: أن لا يكذب برهان العقل أصلا، فإن العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعله كذب فى إثبات الشرع إذ به عرفنا الشرع، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب، والشرع شاهد بالتفاصيل، والعقل مزكى الشرع.

وإذا لم يكن بد من تصديق العقل لم يمكنك أن تتمارى فى نفى الجهة عن الله، ونفى الصورة، وإذا قيل لك "إن الأعمال توزن" علمت أن الأعمال عرض لا يوزن فلابد من تأويل، وإذا سمعت "أن الموت يؤتى به فى صورة كبش أملح فيذبح" علمت أنه مؤول، إذ الموت عرض لا يؤتى به إذ الإتيان انتقال ولا يجوز على العرض ولا يكون له صورة كصورة كبش أملح، إذ الأعراض لا تنقلب أجساما. ولا يذبح الموت، إذ الذبح فصل الرقبة عن البدن والموت ماله رقبة ولا بدن فإنه عرض أو عدم عرض عند من يرى أنه عدم الحياة، فإذاً لابد من التأويل.

والوصية الثالثة: أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات فإن الحكم على مراد الله سبحانه، ومراد رسوله ﷺ بالظن والتخمين خطر، فإنما تعلم مراد المتكلم بإظهار مراده، فإذا لم يظهر فمن أين تعلم مراده. إلا

أن تنحصر وجوه الاحتمالات ويبطل الجميع إلا واحدا فيتعين الواحد بالبرهان.

ولكن وجوه الاحتمالات فى كلام العرب، وطرق التوسع فيها كثير، فمتى ينحصر ذلك؟ **فالتوقف فى التأويل أسلم.** مثاله: إذا بان لك أن الأعمال لا توزن، وورد الحديث بوزن الأعمال، ومعك لفظ الوزن، ولفظ العمل، وأمكن أن المجاز لفظ العمل، وقد كنى به عن صحيفة العمل التى هى محله حتى توزن صحائف الأعمال، واحتمل أن يكون المجاز هو لفظ الوزن، وقد كنى به عن ثمرته وهو تعريف مقدار العمل إذ هو فائدة الوزن، والوزن والكيل أحد طرق التعريف، فحكمك الآن بأن المؤول لفظ العمل دون الوزن، أو الوزن دون العمل من غير استرواح فيه إلى عقل أو نقل[1] حكم على الله وعلى مراده بالتخمين.

والتخمين والظن جهل وقد رخص فيه لضرورة العبادات والأعمال والتعبدات التى تدرك بالاجتهاد، ومالا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن؟ وأكثر ما قيل فى التأويلات ظنون وتخمينات، والعاقل فيه بين أن يحكم بالظن، وبين أن يقول: أعلم أن ظاهره غير مراد إذ فيه تكذيب للعقل، وإما عين المراد فلا أدرى ولا حاجة إلى أن أدرى. إذ لا يتعلق به عمل ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين، ولست أرى أن أحكم بالتخمين، وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل، وأقرب إلى الأمن فى القيامة إذ لا يبعد أن يسئل فى القيامة ويطالب ويقال: حكمت علينا بالظن، ولا يقال له لم لم تستنبط مرادنا الخفى الغامض

---

(١) وحديث البطاقة، يعين وزن صحف الأعمال.

الذى لم يؤمر فيه بعمل؟ وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الإيمان المطلق، والتصديق المجمل. وهو أن يقول: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧].

فهذه المطالبة فى القيامة بعيدة، وإن كانت فالجواب عنها أسهل؛ ولأجله قال الإمام مالك – رضى الله عنه – لما سئل عن الاستواء: "**الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة**".

وبهذه الوصايا يستبين عذرى فى كراهيتى للجواب عن مثل هذه الأسئلة، لكن مع هذا أوثر مساعدته فى بعض ما أورده فأقول:

أما قوله ﷺ: «**إن الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم**» فإشارة إلى سريان أثره فى جميع باطن الإنسان كما تجرى أجزاء الدم وتسرى فى جميع باطنه، وليس المراد أن جسمه يمازج جسم الإنسان ممازجة الماء للماء، وهذا قول عن تحقيق يطول شرح مقدماته وأدلتها عقلية، وأما كيفية مباشرته للقلوب فليس بتخايل يظهره الحس، فإنى أصادف الوساوس فى قلبى، ولست أتخيل شيئا ولا أشاهده بعينى عند اختلاج الوساوس، وهذا الحكم مقدمات دليله أكثرها حسية. بل الوسواس من الشطان كالإلهام من الملك، ونحن نصادف فى قلوبنا خواطر مختلفة، إذ يدعو بعضها إلى اتباع الهوى، وبعضها إلى مخالفته، وهذه خواطر مختلفة بدليل اختلاف مقتضياتها، وهى مفترقة إلى أسباب لأنها حادثة، والمختلفات أسبابها مختلفة فسمى الشرع السبب الذى يحصل منه إلهام ملكا، والذى منه يحصل الوسواس شيطانا، والإلهام عبارة عن الخاطر الباعث على الخير، والوسواس عبارة عن الباعث على الشر، والملك والشيطان عبارة عن أسبابهما، وكما أن النار يستنير بها جوانب البيت ويسود بها أيضا سقفه، فنعلم أن النور يخالف السواد، ونعلم أن سببه مخالف

لسببه، وإن سبب النور ضوء النار، وسبب السواد دخانه، فبذلك يعلم أن سبب الوسواس غير سبب الإلهام. نعم. يبقى النظر فى أن ذلك السبب عرض أو جوهر قائم بنفسه، وقد ظهر أنه ليس بعرض بل هو جوهر فبقى النظر فى أنه حى أو ليس بحى، وظهر أيضا أنه حى بأدلة شرعية، وللعقل أيضا فيه مدخل ما.

فأما قول الفلاسفة والطبيعيين أنه الأخلاط فهو جهل محض، لأن تأثير الأخلاط لا يعد ومقتضى الطبائع الأربع من الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة. والخواطر، والاعتقادات، والعلوم لا يجوز أن تكون من آثار الطبائع التى هى أعراض جمادات، بل هى نازلة من فوق الأرضيات بالرتبة، فينتج أنه جوهر غير متحيز، أو هو جسم متحيز، ويمنع أن يوجد غيره بحيث هو لطيف كالهواء، وكثيف كجسم آخر. هذا النظر فى الملك، والجن، والشيطان، فذهبت طائفة إلى أن كل ما هو قائم بنفسه جسم، ووصفوا به الخالق- تعالى الله عن قولهم- إذ لم يعقلوا إلا جسما.

وقالت طائفة: كل قائم بنفسه جسم إلا الله تعالى: وأحالوا أن يكون فى الوجود سواه بجوهر قائم بنفسه لا يتخيل.

وقال قوم: إن الملك، والجن، والشيطان كل هؤلاء جواهر حسية قائمة بنفسها وليست بأجسام ولا متحركات، وإنما استعمال النزول، والانتقال، والمجىء، والذهاب عليها استعارة كما فى حق الله. بل ثار هذا الخلاف بينهم أيضا فى الجوهر العالم المدرك من الإنسان.

فقال قوم: هو جزء لا يتجزئ، ولا يتحيز، فلا هو داخل البدن، ولا هو خارجه، ولا هو متصل، ولا هو منفصل. بل لا يجوز عليه هذه الصفات، ولست أذكر ما انكشف لى فيه فإن الصورة المجملة لا تفيد كشفا بل تقليدا،

ولست بالتقليد أولى من غيرى، **ولا منفعة فى التقليد فى المعقولات**، وأما كشفه ففيه طول، ولو لم يطل أيضا لكان الاقتداء برسول الله ﷺ فى الكف عن ذكره أولى، وإنه لم يذكر سر الروح وهذا بحث عنه، فلا ينبغى أن يزاد عليه فى الإيضاح.

وأما مشاهدة الأنبياء، والأولياء من صورة الملائكة، والشياطين فهى فى الأكثر أمثلة تنافى معانيها وتقوم مقام مشاهدة عين المعانى كما يرى الأنبياء فى المنام ويستفاد منهم، وإنما المشاهد فى المنام مثلهم، فأما أشخاصهم فلم تنتقل عن مواضعهم.

فذكرت تفصيل ذلك فى كتاب «**عجائب القلب**» وكذلك القول فى الجن، ولذلك ترى صورا مختلفة إذ التمثيلات لا تنحصر وجوهها كما أن من يرى النبى ﷺ لا يراه على صورة واحدة، إلا أن هذه التمثيلات تكون للأنبياء والأولياء فى اليقظة، ولغيرهم تكون فى المنام فقط، وفى الصحيح أن النبى ﷺ لم ير جبريل على صورته إلا مرتين مع كثرة رؤيته له فى كل حين.

وأما الكلام المسموع من المصروع فهو كلامه، **وقول القائل تكلم الجنى بلسانه كلام غير معقول**. نعم. الجن سبب لوقوع خواطر، وتمثيلات، وخيالات فى قلبه تنبعث بسببه داعية الكلام والحركة، وكلامه مثل كلام النائم، والنائم هو المتكلم لا غيره، وأما إخبار المصروع بالغيب فسببه أن جميع ما كان وما يكون مسطور ثابت فى شىء خلقه الله، تارة يسمى لوحاً، وتارة إماماً، وتارة كتاباً، كما قال الله تعالى: ﴿**فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾ و ﴿**إِمَامٍ مُبِينٍ**﴾ وثبوت الأشياء فيه كثبوت القرآن فى دماغ الحافظ للقرآن، وليس مثل الرقوم المكتوبة المرتبة فى جسم متناه، **لأن غير المتناهى لا يمكن أن يكتب فى المتناهى** كهذه الكتب الظاهرة، والقلب مثل مرآة، واللوح مثل مرآة ولكن

بينهما حجاب فإذا ارتفع ترآى فى القلب الصور التى فى اللوح، والحجاب هو الشاغل، والقلب فى الدنيا مشغول، وأكثر اشتغاله التفكر فيما يورده الحس عليه، فإنه من الحواس فى شغل دائم، فإذا ركدت الحواس بالنوم، أو الصرع ولم يكن من فساد الاخلاط شاغل آخر فى الباطن ربما يرى القلب بعض تلك الصور المكتوبة فى اللوح، وتحقيق هذا يطول وقد أشرت إلى ملامح منه فى كتاب «**عجائب القلب**» وكذلك ما يظهر عند سكرات الموت حتى ينكشف للإنسان موضعه من الجنة فيكون بشرى، أو من النار – والعياذ بالله– فيكون نذيراً؛ لأن الحواس تركد فى مقدمات الموت قبل زهوق الروح.

وأما حديث غذاء الشيطان من العظم، وحصاصه، وحديث الحوض، والبرزخ فما عندى فى تفصيل المراد به تحقيق، بل بعض ذلك مما أوصى بالكف فيه عن التأويل، وبعضه مدركه النقل المحض، وبضاعتى فى علم الحديث مزجاة، فموضع الحوض لا يعرف إلا بمجرد النقل فليرجع فيه إلى الأحاديث، والبرزخ يمكن أن يكون المراد به مرتبة بين الجنة والنار لمن ليست له حسنة ولا سيئة، كالمجنون، والذى لم تبلغه الدعوة، والحكم بأن المراد إحداهما دون الأخرى تخمين إلا أن يدل عليه النقل، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

تم بحمد الله

قام بتصحيحه على أصله

محمد عبد الرحمن الشاغول

مكتب الروضة الشريفة للبحث العلمى

ت: ٠٥٤٥٩٧٥٠-٠١٠٩١٢١٩٥٠